الإصلاح الاقتصادي في تركيا للمدة ١٩٨٠ – ١٩٩٤

-دراسة في التاريخ الاقتصادي-

Economic Reform in Turkey for the years (1980 - 1994)

-Study on Economic History-

د. صادق فاضل زغير الزهيري
وزارة التربيـة- العـراق – مديريـة تربيـة الرصافة/٣

Dr. Sadiq Fadel Zaghir Al-Zuhairi
Ministry of Education - Iraq - Directorate of Education Rusafa/3

dsadqalyaqwt@gmail.com

تاريخ الاستلام ٢٠٢١/١١/٩ تاريخ القبول ٢٠٢١/١١/٣٠

الكلمات المفتاحية: الاصلاح الاقتصادي- تركيا- التضخم – العملات

Keywords: Economic reform - Turkey - inflation - currencies

الملخص

تهدف هذه الدراسة إلى تسليط الضوء على تجربة (الإصلاح الاقتصادي) في تركيا، والتي اتخذتها حكومة سليمان ديميريل مطلع عام ١٩٨٠ سبيلاً لتحسين الأوضاع الاقتصادية في تركيا، إذ أدت الظروف والأوضاع الداخلية والخارجية، المحيطة بتركيا آنذاك، كارتفاع أسعار النفط العالمية، وزيادة تكاليف استيراده أواخر عام ١٩٧٣، وتعرضها للعقوبات الدولية، وحجب المساعدات الأمريكية وانخفاض صادراتها، والتمويلات المالية للعمال الأتراك العاملين في الخارج، بسبب إقدامها على غزو جزيرة قبرص عام ١٩٧٤، مما أدى إلى حدوث تدهور خطير في أوضاعها الاقتصادية، وعلى الرغم القروض الكبيرة التي حصلت عليها الحكومة التركية لمبالغ كبيرة من صندوق النقد الدولي، إلا أن الأوضاع ساءت إلى حد كبير، فاضطرت إلى الموافقة على برنامج الإصلاح الاقتصادي، والذي أعد بالاتفاق مع صندوق النقد الدولي، وتم العمل به منذ أواخر (كانون الثاني ١٩٨٠)، وعلى الرغم من حدوث انقلاب (١٢ أيلول/ سبتمبر ١٩٨٠)، إلا أن الحكومة التي تشكلت بعد الانقلاب واصلت العمل بموجب الاتفاق المذكور، بيد أن هذه السياسة واجهت انتكاسة كبرى أواخر عام ١٩٩٣، لاسيما بعد وفاة رئيس الوزراء التركي توركت أوزال، بسبب زيادة معدل التضخم وانخفاض قيمة العملة التركية بنسبة (٦٠ %)، وعجز الحساب الجاري وارتفاع الديون الخارجية وانخفاض احتياطات الدولة من العملات الاجنبية الى (٣) بليون دولار عام ١٩٩٤، فكان هذا الحدث هو الحد الذي يفصل بين مرحلتي الاصلاح الاقتصادي وكان ذلك سبباً وجيهاً لكي تقتصر هذه الدراسة على المرحلة الأولى منها فقط .

Abstract

This study aims, To investigate and analyze economic reform experience in Turkey, which was forced to work by the Government of soliman demirel early 1980 conditions and internal and external conditions led to which Took place in Turkey at The Time As high prices of global oil, increased import late 1973, and international sanctions imposed on them, and The Plocking of USA aid, low exports and remittances for Turkish workers outside The country because of its invasion cuprus island in 1974, To aserious deterioration in its economic situation, and despite the borrowing Turkish government funds international Monetary Fund, but the situation worse e situation worsened , The Turkish government has been forced to approve The IMF's economic reform program, and continued The government of The military coup (12 September 1980) To work, this study was interested in The concept of economic reform, programs and means. Used To implement programs.

المقدمة

تعرضت العديد من الدول النامية لاختلالات اقتصادية منذ مطلع سبعينيات القرن الماضي، تجلت في ارتفاع عجز موازين المدفوعات، وانخفاض معدلات النمو الاقتصادي، وارتفاع معدل التضخم والبطالة، وانخفاض دخل الفرد وارتفاع مستوى الفقر وغيرها من الاختلالات، والتي زادت حدتها منذ مطلع ثمانينيات القرن الماضي، مما أدى إلى تبني تلك الدول برامج الإصلاحات الاقتصادية.

عُدت تركيا من أوائل الدول التي اتخذت من سياسات الإصلاح الاقتصادي سبيلاً للتخلص من تلك الاختلالات منذ مطلع ثمانينيات القرن الماضي، بعد أن هزتها أزمة اقتصادية حادة، وعلى الرغم من أن الحكومات التركية المتعاقبة عملت لغرض تحقيق الاقتصاد التركي لمعدلات نمو مرتفعة في الستينيات والنصف الأول من السبعينيات، إلا أن هذ المسيرة تعثرت منذ عام ١٩٧٩، وبدأت هذه المعدلات في التراجع بل أن الأدهى من ذلك تحول معدل النمو إلى معدل سالب في العام المذكور، ومرد ذلك أن معدلات النمو المرتفعة التي تحققت في البداية كانت على حساب زيادة المديونية الخارجية واختلالات خارجية وداخلية زيادة المديونية الخارجية.

لذلك تحاول هذه الدراسة البحثية تسليط الضوء على التجربة التركية في الإصلاح الاقتصادي، عبر التعرف على الأوضاع الاقتصادية التي دفعت بالحكومة التركية إلى الأخذ ببرامج الإصلاح الاقتصادي، ثم تحديد المراحل التي عرفتها هذه البرامج، ووصولا إلى استعراض الآثار الاقتصادية والاجتماعية لتلك البرامج من خلال رصد تطور أهم المؤشرات الاقتصادية الكلية من خلال معالجة الاشكالية التالية:" ماهية تجربة الإصلاح الاقتصادي في تركيا؟ وماهي انعكاساتها على الأداء الاقتصاد التركي ؟ . "

المبحث الأول

نظرة تاريخية عن برامج الإصلاح الاقتصادي في تركيا للمدة (١٩٦٣ – ١٩٨٠)

سيطر الحزب الديمقراطي على الحكم في تركيا في المدة (١٩٥٠ – ١٩٦٠)، وكان لسياسته الاقتصادية الأثر في ظهور أزمات مالية واقتصادية، وذلك أنها خفضت الرسوم والقيود على الاستيرادات، فازدادت أسعار المنتجات المحلية، بسبب ارتفاع أسعار المواد الأولية المستوردة، ومحدودة الإنتاج المحلي، وقلة الكوادر الفنية التركية، وضعف القدرة الشرائية للمواطن التركي. أدت تلك الأسباب وغيرها إلى قيام الجيش التركي بانقلاب عسكري في (٢٧ ايار ١٩٦٠)، وأخذت الحكومات التركية التي تشكلت بعد الانقلاب على عاتقها مهمة الإصلاح الاقتصادية، فاتبعت سياسة الإصلاح الاقتصادي منذ عام ١٩٦٣، من خلال استراتيجية موجهة لإحلال الواردات ووضع قيود على التجارة الخارجية، وكان أسلوب التخطيط الاقتصادي من خلال الخطط الخماسية أحد أجزاء هذه الاستراتيجية، وقد بدأت الخطة الخمسية الأولى عام ١٩٦٣، فضلاً عن ذلك اتجهت الحكومة لإقامة المشروعات العامة من أجل التصنيع الحكومي [١] .

كان أبرز أهداف الخطة الخمسية للأعوام (١٩٦٣ – ١٩٦٧)، والتي وضعتها حكومة عصمت اينونو [٢] İsmet İnönü (١٩٦٢ – ١٩٦٣) هي تحقيق التنمية الاقتصادية، بيد

---

(١) للمزيد من التفاصيل ينظر : عبد الجبار قادر عفور، انقلاب عام ١٩٦٠ في تركيا تحليل دوافعه الاقتصادية والسياسية، مجلة دراسات تركية، السنة (١)، العدد (١)، جامعة الموصل، ١٩٩١، ص٦ ؛ نوال عبد الجبار سلطان ظاهر الطائي، التطورات السياسية الداخلية في تركيا ١٩٦٠ – ١٩٨٠، أطروحة دكتوراه (غير منشورة)، كلية التربية، جامعة الموصل، ٢٠٠٢، ص ص٢٥ –٢٦ ؛ مظهر نصار سليمان صالح السعدون، التطورات الاقتصادية في تركيا ١٩٨٠ – ١٩٨٩، رسالة ماجستير (غير منشورة)، كلية التربية، جامعة تكريت، ٢٠١٩، ص ص١١ – ١٧ .

(٢) عصمت انونو : ولد عام ١٨٨٤، تنتمي عائلته إلى الطبقة المتوسطة، تخرج من المدرسة العسكرية عام ١٩٠٥، كان قائداً للجيش في معركة اينونو ضد الجيش اليوناني عام ١٩٢١، وعلى أثر هذه المعركة التي انتصر بها، أطلق عليه لقب اينونو، وهو من المقربين لمصطفى كمال، ترأس الوفد المفاوض في لوزان، ترأس الحكومة التركية بعد قيام الجمهورية التركية مرات عديد . للمزيد من التفاصيل ينظر : جاسم محمد عبد الحميد الشجيري، التطورات السياسية الداخلية في تركيا ١٩٦٠ – ١٩٦٣، رسالة ماجستير (غير منشورة)، معهد الدراسات الاسيوية والافريقية (سابقاً)، الجامعة المستنصرية، ١٩٨٩، ص ص١٣ –١٤ ؛ منهل الهام عبد ال عقراوي، وآخرون، العلاقات الالتركية – الإيرانية ١٩٢٣ – ٢٠٠٣، دراسة في

أنها فشلت في تحقيق أهدافها بالشكل المرسوم في الخطة .[١]

استهدفت الخطة الخمسية الثانية (١٩٦٨ – ١٩٧٢) زيادة النمو وضبط المدفوعات الأجنبية وخفض الاستيرادات، فبلغ متوسط معدل النمو (٧،٦%) خلال الأعوام (١٩٧٣ – ١٩٧٦)[٢]، إلا أن ارتفاع أسعار النفط عالميا في (تشرين الثاني ١٩٧٣)، والتدخل التركي في قبرص (٢٠ تموز ١٩٧٤)، وما تبع ذلك من عقوبات أميركية وأوربية على تركيا، كان له نتائج سلبية على الاقتصاد التركي[٣]، إذ أختل ميزان المدفوعات مطلع عام ١٩٧٥، فهبطت الصادرات إلى (١،٦) مليار دولار، بعدما كانت ملياري دولار عام ١٩٧٤، وانخفضت التحويلات المالية للعمال الأتراك العاملين في الخارج إلى (٧٠) مليون دولار، بعدما كانت قد سجلت (٢،٧) مليار دولار في عام ١٩٧٤، فبلغ عجز الميزان التجاري في العام المذكور ما يقارب (٣،٢) مليار دولار . [٤]

نتيجة لذلك اقترضت الحكومة التركية مبلغ (٤٠٠) مليون دولار من صندوق النقد الدولي في عام ١٩٧٨، وبسبب الأوضاع الاقتصادية تراجع معدل النمو إلى معدل سالب (-٤%) خلال عام ١٩٧٩، وارتفع معدل التضخم إلى (٥٨،٧%) في العام ذاته، ثم واصل معدل التضخم ارتفاعه عام ١٩٨٠، فوصل إلى (١١٠،٢%) وسجلت الميزانية عجزاً مقداره _٤،٦%) من إجمالي الناتج القومي خلال عامي (١٩٧٩ – ١٩٨٠) وارتفع الدين الخارجي عام ١٩٨٠ . حتى وصل إلى (١٩،١) مليار دولار [٥]، لذا اضطرت الحكومة التركية إلى الموافقة على

العلاقات السياسية والاقتصادية، دار ابن الاثير للطباعة والنشر، جامعة الموصل، ٢٠١٣، ص١٤٤ .

(1) Basbakanlik DevletPlablama Reskilati, Ikinci Bes ylilk Kalkinma Plani, 1968, s. 4 .

(٢) أمنية زكي شبانة، اهم التغيرات الهيكلية في اقتصاديات بعض الدول النامية في ظل تطبيق برامج الاصلاح الاقتصادي، المجلة العلمية للاقتصاد والتجارة، جامعة عين شمس، مصر، العدد ٢، ١٩٩٦، ص٣٩٠ .

(٣) لقمان عمر محمود، العلاقات التركية الأمريكية ١٩٧٥ -١٩٩١، أطروحة دكتوراه (غير منشورة)، كلية الآداب، جامعة الموصل، ٢٠٠٤، ص٢٥١ ؛

Erol Manisali, " Turkey's Defense Bolicy & National Industry ", Dis Politika, Tisa Matbaacilik Sanayii, Ankara, Cit : 4 , Sayi. 4 , 1975, pp. 131 – 132 .

(٤) إبراهيم محمد السعيد، " تركيا والاختيار الصعب بعد أحداث إيران "، مجلة السياسة الدولية، القاهرة، العدد (٥٦)، ١٩٧٩، ص٢١٢ .

(٥) أمنية زكي شبانة، المصدر السابق، ص٣٨٩ .

برنامج الإصلاح الاقتصادي الذي تم إعداده بالاتفاق مع صندوق النقد الدولي، فقام الأخير بالإعلان عنه في (٢٤ كانون الثاني ١٩٨٠)[١]، فعقد مجلس الوزراء التركي برئاسة سليمان ديميريل [٢] Süleyman Demirel، اجتماعاً في اليوم التالي، وأعلن الموافقة على البرنامج[٣]، والبدء بتطبيق اقتصاد السوق الحر فوراً، وخفض الدور الحكومي في الاقتصاد، وزيادة مساهمة القطاع الخاص، واتباع سياسة نقدية جديدة لغرض التحكم بالعرض النقدي[٤]، وإجراء تغيير في استراتيجية التصنيع، وتحويلها من استراتيجية الاكتفاء الذاتي إلى استراتيجية التصنيع لغرض التصدير .[٥]

لم يسلم الحساب الجاري من التدهور الاقتصادي، فانتقل من حالة الفائض (٠،٧) مليار دولار إلى العجز بمقدار (٣،٤) مليار دولار، بسبب ارتفاع أسعار المنتجات النفطية المستوردة من الخارج، وقد أقترن ذلك بركود الصادرات، وارتفاع أسعار المستوردات النفطية، وانكماش الاحتياطات المالية الأجنبية[٦].

(1) Serafettin Turan, Turk deurim Tarihi, Cagdaslik yolunda yani Turkiye (27 May is 1960 – 12 Eylul 1980), 5kitap Bilgi Yayinevi, Ankara, 2002, ss. 370-372 .

(٢) سليمان ديميريل : ولد عام ١٩٢٤ في شمال غرب الاناضول، حصل على شهادة البكالوريوس في الهندسة من جامعة إسطنبول عام ١٩٤٩، انضم إلى حزب العدالة عام ١٩٦١، تولى رئاسة الوزراء مرات عديدة (١٩٦٥ – ١٩٧١) و (١٩٧٥ – ١٩٧٧) و (١٩٧٩– ١٩٨٠) . للمزيد من التفاصيل ينظر : جلال عبد الله معوض، صناعة القرار في تركيا والعلاقات العربية – التركية، بيروت، مركز دراسات الوحدة العربية، ١٩٨٨، ص٣٤ .

(٣) نور عوني عبد الرحمن السبعاوي، توركوت اوزال حياته ودوره في السياسة التركية ١٩٢٧ – ١٩٩٣ دراسة تاريخية، رسالة ماجستير غير منشورة، كلية التربية للعلوم الانسانية / جامعة الموصل، ٢٠١٤، ص٣٩ .

(4) Zeynel Dinler, Dinler, Iktisada Giris, Ekin Kitabevi yayinlari, Bursa, 1997, s. 38 .

(5) Iktisadi Rapor, Tobb, Ankara, 1983, s. 2 .

(٦) فتحي علي خليفة فتحي، " برامج صندوق النقد الدولي والبنك الدولي للإصلاح الاقتصادي وتكييف النمو في بعض البلاد النامية "، مجلة البحوث التجارية المعاصرة، كلية التجارة، (سوهاج)، جامعة جنوب الوادي، المجلد ٩، العدد ١، ١٩٩٥، ص٢٢٤ .

ولم تكن الأوضاع السياسية والاجتماعية بمنأى عن الاضطرابات، وعانت البلاد من سلسلة أزمات في المجالات كافة، مما تسبب في قيام الجيش التركي بقيادة الجنرال كنعان ايفرين [١] Kenan Evren، (١٢ أيلول ١٩٨٠) بانقلاب عسكري والسيطرة على مقاليد الحكم في البلاد، وأوضح قائد الانقلاب أن الأسباب التي دعت الجيش للقيام بهذا العمل، ترجع إلى الارتباك الموجود في كافة مفاصل الدولة فقال : " أن الدولة وأجهزتها الرئيسية أصبحت عاجزة عن العمل، وأن الهيكل الدستوري كان مليئاً بالتناقضات، كما أن الأحزاب السياسية كانت متعنتة في مواقفها وتفتقر إلى الإجماع الضروري لمعالجة مشكلات البلاد ..." [٢].

حظى الانقلاب بتأييد واسع النطاق من قبل فئات الشعب التركي، الذي كان يأمل أن يتمكن قادة الانقلاب من حل مشاكل البلاد الاقتصادية والأمنية[٣]، وفي (٢١ أيلول ١٩٨٠) شكل بولنت اولصو [٤] Bülent Olso، أول حكومة بعد الانقلاب في (٢١ أيلول ١٩٨٠) كان من بين أعضاء الحكومة توركت [٥] Turgut Özal اوزال، والذي عين نائباً لرئيس الوزراء

---

(١) كنعان ايفرين : ولد في بلدة الأشهر عام ١٩١٨، تخرج من المدرسة الحربية عام ١٩١٨ بصفة ضابط مدفعية، في عام ١٩٤٩ تخرج من الاكاديمية الحربية بصفة ضابط ركن، قاد انقلاب الجيش في (١٢ أيلول / سبتمبر ١٩٨٠)، وأصبح رئيساً للجمهورية بعد انتخابات عام ١٩٨٣، وظل في منصبه حتى نهاية ولايته عام ١٩٨٩ . للمزيد من التفاصيل ينظر : منهل الهام عبدال عقراوي، المصدر السابق، ص٣٥١ .

(٢) نقلاً عن : رضا هلال، السيف و الهلال تركيا من اتاتورك الى اربكان، دار الشروق، مصر، د . ت، ص١٤٠ .

(٣) منال صالح، المصدر السابق، ص٧٧ .

(٤) بولنت اولصو : من مواليد ١٩٢٣، تخرج من الاكاديمية البحرية عام ١٩٤٢، وأصبح مديراً للأكاديمية البحرية عام ١٩٥٢، رقي إلى رتبة الادميرال عام ١٩٨٠، واختير في العام ذاته رئيسا للوزراء وبقيه في منصبه هذا حتى عام ١٩٨٣، توفي في ٢٣ كانون الاول ٢٠١٥، للمزيد من التفاصيل ينظر : منهل الهام عبدال عقراوي، المصدر السابق، ص٣٦٠ .

(٥) توركت اوزال : ولد عام ١٩٢٧، تخرج من الجامعة التكنولوجية بإسطنبول عام ١٩٥٠، عين بوظيفة مهندس في دائرة الأبحاث بمصلحة الكهرباء عام ١٩٥١، أصبح سكرتير لجنة التخطيط في عام ١٩٥٨، وفي عام ١٩٦٦ أصبح المستشار الفني الخاص لرئاسة الوزراء . للمزيد من المعلومات ينظر : د.ك.و، تقرير السفارة العراقية في انقرة إلى وزارة الخارجية العراقية في آب ١٩٨٩، ملف رقم ٥ ؛ صحيفة أضواء الأنباء (تركيا)، العدد (١٤)، ٦ نيسان ١٩٨٩ .

ومشرفاً عاماً على البرنامج الاقتصادي المتفق عليه مع صندوق النقد الدولي[١]، وقد تضمن البرنامج الحكومي الذي صادق عليه مجلس الأمن القومي في (٣٠ أيلول ١٩٨٠) الآتي :

١. تطوير علاقات تركيا بحلف الناتو والدول الأعضاء فيه .

٢. سن القوانين الضرورية لحالة الطوارئ في البلاد، وتشكيل قيادة جديدة لإدارة الحلف الامني.

٣. إعداد دستور جديد للدولة .

٤. تنظيم أوضاع البلاد الأمنية والاجتماعية والإدارية والاقتصادية والسياسية .

٥. العمل على تنفيذ برنامج الإصلاح الاقتصادي .[٢]

تضمن البرنامج الحكومي أيضاً عزم الحكومة القيام بالعديد من الإجراءات الاقتصادية في ضوء برنامجها الإصلاحي، مثل إلغاء ضريبة الدخل، للتخفيف عن كاهل ذوي أصحاب الدخول المنخفضة، ودعم أسعار المنتجات الزراعية، لغرض خفض أسعارها، فبدأت الأسعار تستقر شيئاً فشيئاً، والأسواق تستعيد عافيتها، وابتدأت دورة نمو جديدة لتراكم رأس المال، ونما الناتج المحلي[٣] بنسبة (٤،٤%)، وارتفعت الصادرات التركية السلعية، وانخفضت نسبة العجز التجاري، وارتفعت كذلك معدلات الفائدة على رؤوس الأموال، وتضاعفت ودائع البنوك . [٤]

مما تقدم يمكن وصف الأوضاع الاقتصادية التركية قبيل تشكيل حكومة بولنت اولصو بالنقاط الآتية :

١. عجز الحكومة التركية عن إيقاف تدهور الأوضاع الاقتصادية، بالرغم من جهودها المبذولة في هذا المجال .

٢. استمر عجز الموازنة العامة مع ارتفاع الأجور .

٣. فشل السلع التركية المصدرة إلى الخارج في منافسة السلع الأجنبية الأخرى .

---

(١) محمد شاهر، المصدر السابق، ص٣٤

(٢) نورا اجقو، المصدر السابق، ص١١٠ – ١١١ .

(٣) هو مجموع ما انتج في الاقتصاد القومي من السلع والخدمات في مدة معينة . للمزيد من التفاصيل ينظر : لورد كالفن، التحليل الاقتصادي، ترجمة : هند وليد، دار النهضة، بغداد، ١٩٩١، ص١٧ .

(٤) نوال عبد الجبار سلطان، المصدر السابق، ص١٧٠ .

٤. ارتفاع معدلات التضخم، واضطراب أسعار الصرف والفائدة، وسحب الودائع المالية، وحلول الودائع غير المالية بدلاً منها .

٥. انخفاض الإنتاج الصناعي نتيجة ارتفاع أسعار المستوردات النفطية .

٦. اضطراب الأوضاع السياسية . [١]

(١) سعد عبد العزيز مسلط، التطورات السياسية الداخلية في تركيا ١٩٨٣ – ١٩٩١، اطروحة دكتوراه غير منشورة، كلية التربية للعلوم الانسانية / جامعة الموصل، ٢٠٠٧، ص٢٩ .

المبحث الثاني

مفهوم الإصلاح الاقتصادي، (التثبيت، والتعديل)

أولى خبراء صندوق النقد الدولي[١]، اهتماماً كبيراً في مطلع العقد التاسع من القرن العشرين لما يسمى بـ (الإصلاح الاقتصادي)، وذلك على أثر أزمة المديونية[٢] العالمية التي انطلقت من المكسيك سنة ١٩٨٢ التي تعد نقطة البداية في مسار الإصلاح الاقتصادي للدول النامية[٣]، ولهذا المفهوم تعاريف عديدة نذكر منها:

تعريف صندوق النقد الدولي : هي تلك الجهود المدروسة التي تبذلها الدولة لإصلاح وضع ميزان المدفوعات[٤] على الوجه الذي ينسجم مع تعزيز فرص النمو ورفع

---

(١) تبلورت فكرة إنشاء صندوق النقد الدولي (International Monetary Fund-IMF) أثناء انعقاد مؤتمر دولي عقد في مدينة بريتون وودز في ولاية نيوهامبشير الأمريكية بتاريخ (يوليو ١٩٤٤)، وكان هدف المؤتمر المعلن هو وضع إطار للتعاون الدولي الاقتصادي، لتجنب تكرار التخفيضات التنافسية لأسعار العملات، والتي ساهمت في حدوث الكساد الكبير (١٩٢٩ – ١٩٣٣)، ولمنع وقوع أزمات في النظام النقدي الدولي، ولتعزيز الاستقرار الاقتصادي، وتم اتخاذ مدينة واشنطن مقراً للصندوق، للمزيد من التفاصيل ينظر : طارق سامي حنا خوري، دور صندوق النقد الدولي في التأثير على القرارات السياسية والاقتصادية للدولة (١٩٨٩ – ٢٠١٧) (الأردن حالة الدراسة)، رسالة ماجستير (غير منشورة)، قسم العلوم السياسية، كلية الآداب والعلوم، جامعة الشرق الأوسط، الأردن، ٢٠١٨، ص ص٢٨ –٨٠ ؛ هيثم العجام . التمويل الدولي، دار زهران للنشر والتوزيع، الأردن، ٢٠١٣، ص ص٥ –١٥ .

(٢) افترضت العديد من دول أمريكا اللاتينية أموال كبيرة في ستينيات وسبعينيات القرن العشرين، وأبرز تلك الدول هي كل من المكسيك والبرازيل والأرجنتين، وكان الهدف من الاقتراض هو لدعم عملية التحول الصناعي، وكانت المكسيك قد اقترضت مقابل عائدات النفط المستقبلية، وعندما انخفض أسعار النفط عام ١٩٨٢، أنهار الاقتصاد المكسيكي . للمزيد من التفاصيل ينظر : سهى عبد الرحمن، ديون الدول النامية، دار العلم للنشر، قسطنطينية، ١٩٨٨، ص ص٨٧ – ٩٨ .

(٣) شغف جمعة، أزمة الديون العالمية، دار قسطنطينية للنشر، قسطنطينية، ٢٠١١، ص٦٦–٧٧ .

(٤) ميزان المدفوعات (Balance of Payments) هو السجل الأساسي المنظم والموجز، والذي يدون فيه كافة المعاملات الاقتصادية التي تتم بين الحكومة والمؤسسات المستقلة والمواطنين لدولة ما، مع مثيلاتها في دولة أخرى خلال مدة معينة، كأن تكون سنة في العادة

الكفاءة في استخدام الموارد. [١]

تعريف الأمم المتحدة: هي عملية تحسين طريقة تعبئة الموارد لغرض تلبية الاحتياجات الاقتصادية الاجتماعية الحالية والمستقبلية، وتتراوح معالمه بين المؤسسات الاقتصادية وبين الفلسفة والأهداف العامة للسياسات الإنمائية والمبادئ التوجيهية التقنية للسلوك الاقتصادي .[٢]

من جهته حدد البنك الدولي[٣] مفهوم وحدود عملية الإصلاح الاقتصادي، على أنها : عملية الإصلاح على القطاع العام وكل المؤسسات التي تقدم منافع عامة ومملوكة للدولة، ويتضمن مختلف الإجراءات المتعلقة بتحرير الأسعار في قطاع معين ولسلعة معينة، وبيع وحدات القطاع العام إلى القطاع الخاص.[٤]

ظهرت عدة مصطلحات ومسميات مرادفة للإصلاحات الاقتصادية والتي تم تبنيها من قبل صندوق النقد والبنك الدوليين مثل: إعادة الهيكلة، برامج التعديل الاقتصادي، برامج التثبيت، التقويم الهيكلي، التغيير الهيكلي، التعديل الهيكلي، التصحيح الهيكلي، التعديل الهيكلي والإصلاح الهيكلي. ومهما اختلفت تلك المسميات فجميعها لا تخرج في المعنى عن أحد أمرين إما التثبيت أو التعديل أو الأمرين معا، وإن كان مسمى " التثبيت الاقتصادي والتعديل

. الدولي، صندوق النقد، دليل ميزان المدفوعات ووضع الاستثمار الدولي، ط ٦، د.م، ٢٠٠٩، ص٩؛ هوشيار معروف، تحليل الاقتصاد الدولي، ط١، دار جرير للنشر والتوزيع، الأردن، ٢٠٠٦ .

(١) عمر طارق وهبي القاضي، سياسات الإصلاح الاقتصادي في الاقتصادات النامية بين النهام والتحولات مع إشارة لحالة العراق، أطروحة دكتوراه غير منشورة، كلية الإدارة والاقتصاد، الجامعة المستنصرية، بغداد، العراق، ٢٠٠٦، ص٣٣ .

(٢) سعد عبد نجم العبدلي وجليل كامل غيدان، برامج الإصلاح الاقتصادي والفجوة الغذائية، مجلة الكوت للعلوم الاقتصادية والإدارية، كلية الإدارة والاقتصاد، جامعة واسط، العراق، العدد ٢، ٢٠١٠، ص٩.

(٣) تأسس البنك الدولي (the World Bank) في (٢٧ كانون الأول ١٩٤٥)، وهو أحد مؤسسات مجموعة البنك الدولي، وتتألف هذه المجموعة من خمس مؤسسات، والهدف من إنشائه هو تشجيع استثمار رؤوس الأموال بغرض إعمار وتنمية الدول المنظمة إليه . للمزيد من التفاصيل ينظر : رزان إسماعيل، دور البنك الدولي في الاقتصاد العالمي، دار بنزرت للنشر، تونس، ١٩٩٩، ص ص١١ –١٥ .

(٤) محمد ناظم حفني، الإصلاح الاقتصادي وتحديات التنمية، جامعة طنطا، مصر، ١٩٩٢، ندوة التعطل في دول الاسكوا مكتب العمل العربي، عمان الأردن، ١٩٩٣، ص١٠٥.

الهيكلي، هو الأكثر تداولا لما يتضمنه من مدلول للعنصر الخارجي من التأثير، كون صندوق النقد والبنك الدوليين يعلنان انهما يعملان على مساعدة الدول لترتيب شؤونها الاقتصادية من خلال الاتفاق معها على برامج إصلاحات مدعومة بقروض واعادة جدولة مديونيتها الخارجية. (١)

تنقسم برامج الإصلاح الاقتصادي إلى نوعين هما :

أولاً : برامج التثبيت الاقتصادي : يمكن تعريفها بانها :

مجموعة من السياسات الكلية الهادفة إلى تصحيح الاختلالات المالية والنقدية وإنهاء حالة عدم التوازن بين الطلب الكلي(٢) والعرض الكلي(٣) للحفاظ على مستوى معين من الأداء الاقتصادي أو تحسين ذلك المستوى مع إعادة تشكيل عناصر السياسة و الاقتصاد باتجاه نظام السوق(٤) الحر(٥) ، وتعد برامج التثبيت الاقتصادي خطوة أولى تسبق برامج التعديل الهيكلي، لأن برامج التعديل الهيكلي لن تكون ذات جدوى في حال عدم تحقق الاستقرار الاقتصادي الكلي، فتحقيق هذا الاستقرار من شأنه أن يسمح باستغلال وتشغيل الطاقة الإنتاجية والموارد والإمكانيات البشرية المتاحة للمجتمع على أفضل وجه . (٦)

---

(١) محمد علي حزام غالب المقبلي، الإصلاحات الاقتصادية وانعكاساتها على التجارة الخارجية في الجمهورية اليمنية، رسالة ماجستير غير منشورة، كلية العلوم الاقتصادية وعلوم التسيير، جامعة الجزائر، ٢٠٠٤، ص٣١ .

(٢) هو إجمالي عدد الوحدات التي يرغب المستهلكون بشرائها عند كل سعر افتراضي للسلعة . روبرت ميرفي دروس مبسطة في الاقتصاد، ترجمة : رحاب صلاح الدين، مراجعة : شيماء عبد الحكيم طه، مؤسسة هنداوي الثقافية، القاهرة، ٢٠١٣، ص١٥٥ .

(٣) هو إجمالي عدد الوحدات التي يرغب المنتجون في بيعها عند كل سعر افتراضي للسلعة . روبرت ميرفي، المصدر السابق، ص١٦٨ .

(٤) اقتصاد السوق الحر : عدم تدخل الدولة في الأنشطة الاقتصادية، وترك العرض والطلب لقوى السوق، ويمكن للدولة التدخل في السوق عن طريق تحديد حد أعلى أو أدنى للأسعار . للمزيد من المعلومات ينظر : عفراء عبد الجليل، اقتصاد السوق الحر سلبياته وإيجابياته، دار النيل للنشر، ام درمان، ٢٠١٦، ص٣٣ .

(٥) نجلاء الاهواني، سياسات التعديل والإصلاح الهيكلي واثرها على التعطل في مصر، ندوة التعطل في دول الاسكوا، مكتب العمل العربي، عمان الأردن،١٩٩٣، ص١٠٥ .

(٦) رمزي زكي، أنماط الإنتاج والتوزيع والاستهلاك السائدة في الوطن العربي وانعكاساتها على أوضاع التنمية البشرية الرهن والمحتمل في تأثير برامج التثبيت والتعديل الهيكلي في

تستند هذه السياسات التي يضعها ويشرف على تنفيذها صندوق النقد الدولي إلى النظرية النيوكلاسيكية[١] لميزان المدفوعات، التي تهدف إلى تحقيق الاستقرار الاقتصادي في المدى القصير (١– ٣ سنوات) من خلال معالجة العجز في الميزانية العامة وميزان المدفوعات والتي تتطلب تخفيض الطلب الكلي، من خلال محاور عديدة على المدى القصير، وتستهدف سياسات الاستقرار الاقتصادي في الدول الرأسمالية استمرار حالة التشغيل[٢] الكامل وتلافي أوضاع التضخم والكساد والعمل على استعادة التوازن في ميزان المدفوعات، لذا أصبح مصطلح الاستقرار الاقتصادي لدى كثير من الاقتصاديين في الدول الغربية ينصرف إلى تحقيق ثلاثة أمور مهمه، هي: التشغيل الكامل، استقرار الأسعار، وتوازن ميزان المدفوعات. والتي أصبحت تعرف باسم "مثلث أهداف السياسة الاقتصادية ذو الزوايا الذهبية، بينما تستهدف سياسات الاستقرار الاقتصادي في الدول النامية تحقيق التنمية الاقتصادية المستقلة والمحافظة على استمرار تحقيق المعدلات المرتفعة لها عن طريق التشغيل الرشيد لمختلف مواردها المادية والبشرية والمالية، مع تحقيق الاستقرار السعري والنقدي الملائم لاستمرار دفع مسيرة التنمية دون ضغوط خارجية وداخلية، ومع التحسن المستمر في توزيع الدخل لصالح أصحاب الأجور والمرتبات وذوي الدخل المحدودة. [٣]

- وسائل وأهداف برامج التثبيت الاقتصادي : تهدف برامج التثبيت الاقتصادي إلى تحقيق عدد من الأهداف عن طريق وسائل عدة، وتنحصر الوسائل والأهداف بالنقاط الآتية :

التنمية البشرية، مركز الدراسات الاستراتيجية والبحوث والتوثيق، بيروت، لبنان، ١٩٩٤، ص٢١٠ .

(١) سميت بها الاسم لأنها تعد امتداداً للمدرسة الكلاسيكية، لكونها تؤمن بالليبرالية كأساس لعمل الاقتصادي . للمزيد من التفاصيل ينظر : أحمد ماهر، مبادئ إدارة المدرسة الكلاسيكية الحديثة، دار الإسكندرية، الإسكندرية، ٢٠٠٤، ص ص٨٠ – ٩٦ ؛ محمد قاسم القريوتي، مبادئ الإدارة الحديثة للمدرسة النيوكلاسيكية، عمان، ٢٠٠٥ .

(٢) هو يعني تنظيم التوظيف الكامل والاستعمال المطلق للموارد البشرية والمادية . للمزيد من المعلومات ينظر : زاويدية أفراح، تكوين الموارد البشرية في ظل التنمية المستدامة وتحقيق التشغيل الكامل، الجزائر، ٢٠١٦، ص٩ ؛ المعهد العربي للتخطيط، تحليل الآثار الاقتصادية للمشكلات البيئية، المعهد العربي، للتخطيط، الكويت، د.ت، ص٢١ .

(٣) رمزي زكي، تقيم الأداء لبرنامج التثبيت الاقتصادي الذي عقدته مصر مع صندوق النقد الدولي(٧٧ –٨١) (حصاد التجربة واحتمالات المستقبل، بحوث ومناقشات مؤتمر العلمي السنوي السابع للاقتصاديين المصريين،دار المستقبل العربي، القاهرة، مصر، ١٩٨٢، ص٣٣٠ .

١. خفض قيمة العملة المحلية إذا كان الهدف هو خفض العجز في الحساب الجاري[١] لميزان المدفوعات.

٢. خفض الإنفاق العام إذا كان الهدف خفض العجز في الميزانية العامة للدولة.

٣. تقييد التوسيع في حجم الائتمان المحلي[٢] إذا كان الهدف خفض معدل التضخم . [٣]

وتتمثل إجراءات التثبيت فيما يأتي:

١. تنشيط جهاز الضرائب وإعادة صياغة فلسفتها لتقوم على أسس غير تميزية لزيادة موارد الخزينة.

٢. تقليص الاستثمارات الحكومية والحد من تدخلها في الشؤون الاقتصادية .

٣. امتصاص السيولة المالية من خلال تحديد سعر الصرف وطرح أدوات بأسعار فائدة مجزية على المدخرات .

٤. والتحكم في عملية الإصدار النقدي (خفض الإنفاق الحكومي)، وإلغاء الدعم بكافة أشكاله.

٥. خفض عجز الميزانية العامة إلى المستوى الذي يقضي على الضغوط التضخمية ويضع حداً للتوسع النقدي .[٤]

---

(١) الحساب الجاري : هو أحد أقسام ميزان المدفوعات ويختص بتسجيل القيود الدائنة والمدينة للمعاملات الجارية التي تتم بين المقيمين وغير المقيمين، وتشمل حساب السلع والخدمات . للمزيد ينظر : كريم، بودخدخ، محاضرات في مقياس المالية الدولية، جامعة محمد الصديق بن يحيى، جيجل، ٢٠١٥، ص١٧ .

(٢) وهي العملية التي يمنح بموجبها البنك عميلاً ما (فرد، أو شركة) تسهيلات في صورة أموال نقدية أو أي صورة أخرى، لتغطية العجز في السيولة ليتمكن من مواصلة نشاطه الاقتصادي، وذلك في مقابل فائدة أو عمولة محددة . للمزيد من التفاصيل ينظر : هيثم الزغبي، الإدارة والتحليل المالي، دار الفكر الحديث، الأردن، ٢٠٠٠، ص٨٠ .

(٣) محمود عبد الفضيل، برامج الإصلاح الاقتصادي الهيكلي في مصر والمغرب بين المأمول والمتوقع، مركز الدراسات الاستراتيجية والبحوث والتوثيق، بيروت، لبنان، ١٩٩٤، ص١٨ -٢٠ .

(٤) مفلح محمد عقل، سياسات الإصلاح الاقتصادي في الدول النامية، الأردن انموذجاً، مجلة البنوك في الأردن عمان، الأردن، العدد ١٠ ن ١٩٩٨، ص١٦ .

ثانياً : التعديل الهيكلي :

يعرف التعديل بانه : مجموعة الإجراءات والتدابير التي تجريها حكومة دولة ما تعاني من عجز كبير في الميزانية العامة وفي ميزان المدفوعات، واتساع المديونية الخارجية، والمرجعية النظرية لهذه السياسات تتمثل بالتوسيع والتطور الحاصلين في معطيات النظرية الاقتصادية الكلية بهدف إحداث تصحيحات هيكلية وانجاز أهداف اقتصادية تسهم في إعادة التوازن العام الداخلي والخارجي في مدة زمنية معينة.(١)

أن برنامج التعديل الهيكلي ذو أهداف توسعية، وتم اللجوء إليه لأنه يكمل سابقه (برنامج التثبيت) ذا الطبيعة الانكماشية، إذ لجأت المؤسسات المالية الدولية لبرامج التعديل بعدما وجدت أن البرنامج الأول لا يساعد بعض الدول النامية بسبب الاختلالات العميقة لاقتصادياتها، وعدم اشتغال آلية السوق وكذلك التدخل المفرط للدولة، وتجدر الإشارة أنه لا يوجد اتفاق حول تسلسل معين لبرامج التعديل الهيكلي، وقد ساهمت تلك البرامج على الأمد القصير في إعادة توازن ميزان المدفوعات عن طريق الضغط على الطلب الكلي، بصورة خفض الإنفاق العام وتجميد الأجور والحد من الاستيراد، ولكنها ساهمت على الأمد الطويل في زيادة عرض السلع والخدمات، وتحسين مستوى أداء جهاز الإنتاج، والحد من هدر الموارد المتاحة ودعم القدرة التنافسية للإنتاج(٢)، وتشمل أهداف التعديل الهيكلي وإجراءاته الجوانب التالية :

١. خفض سعر صرف العملة المحلية بالنسبة للعملات الأجنبية، وتوفير المزايا والحوافز الضريبية والكمركية لتشجيع الاستثمار الأجنبي بشقيه المباشر وغير المباشر .

٢. تشجيع القطاع الخاص المحلي من خلال مجموعة من الحوافز والتسهيلات وترك أسعار منتجاته لقوى السوق وتحرير الاقتصاد من التدخل الإداري من جانب الدولة وتركه لقوى العرض والطلب.

---

(١) مصطفى احمد عبد الله،التصحيحات الهيكلية والتحول الى اقتصاد السوق في الدول العربية، ندوة عربية حول الإصلاحات الاقتصادية والسياسات الخصخصة في البلدان العربية المركز الوطني للدراسات والتحاليل الخاصة بالتخطيط، الجزائر، ٢٨ –٣٠ ابريل ١٩٩٧، ص٣٦ .

(٢) جليل كامل غيدان، قياس اثر برامج الإصلاح الاقتصادي على الفجوة الغذائية في الوطن العربي (دراسة حالة مصر الأردن)، أطروحة دكتوراه غير منشورة، كلية الإدارة والاقتصاد، جامعة بغداد، العراق، ٢٠٠٧، ص٥ .

٣. إلغاء دعم سعر الفائدة ورفعه لغرض تشجيع الادخار المحلي والحد من السيولة النقدية كونها إحدى أهم عوامل التضخم. (١)

٤. رفع كفاءة تخصيص القطاع العام للموارد واستعمالها من خلال دعم إجراءات ترشيد استثمار القطاع العام وتنشيط القطاع الخاص، لتحقيق معدل نمو مرتفع وتنمية الصادرات وتحسين قدرتها التنافسية .

٥. إصلاح هيكل الحوافز الاقتصادية وتعبئة الموارد المحلية عن طريق السياسات المالية والنقدية والائتمانية .

(١) ناهدة عزيز مجيد، المدخل النقدي في تصحيح الاختلال في ميزان المدفوعات ودوره في سياسات الإصلاحات والتثبيت الهيكلي حالات دراسية مختارة، أطروحة دكتوراه غير منشورة، كلية الإدارة والاقتصاد، الجامعة المستنصرية، العراق، ٢٠٠٩، ص١٢٧ .

المبحث الثالث

الإصلاح الاقتصادي في تركيا (سياسة التكييف الهيكلي) (١٩٨٠ – ١٩٩٤)

جرت في السادس من تشرين الثاني ١٩٨٣ أول انتخابات سياسية، بعد انقلاب (١٢ أيلول ١٩٨٠)[١]، وأسفرت عن فوز حزب الوطن الأم بزعامة توركت اوزال، وحصل الحزب على (٢١٢) مقعداً من أصل (٤٠٠) مقعد، وبنسبة (٤٥،١٥%)[٢]، فاستطاع الحزب تشكيل الحكومة دون الحاجة إلى الائتلاف مع بقية الأحزاب المشاركة في الانتخابات، وفي (١٣ كانون الأول ١٩٨٣) صادق رئيس الجمهورية كنعان ايفرين على التشكيلة الوزارية[٣]، وقد أولى رئيس الوزراء المنتخب أهمية خاصة للأوضاع الاقتصادية المتدهورة التي تعاني منها تركيا، وتمحورت وجهة نظره في هذا المجال في انتهاج سياسة اقتصادية ليبرالية، للقضاء على البطالة والتضخم النقدي والعجز في الميزان التجاري .[٤]

في الاطار ذاته أكدت الحكومة التركية على إن القطاع الخاص قادر على أن يحل محل الدولة في القطاعين التجاري والصناعي، ما عدا الاستثمارات الأساسية، وهو من سيحقق التطور الاقتصادي في البلاد، وخفض نسبة التضخم، وأنشاء سوق حرة [٥]، ووظفت الدبلوماسية التركية لخدمة القطاع الخاص، ولذلك فان توركت اوزال كان يصطحب معه العديد من رجال الأعمال الاتراك في زياراته لدول العالم[٦]، وبدأت الحكومة التركية في العمل ببرنامج الإصلاح الاقتصادي، والانفتاح على الأسواق العالمية والعمل بموجب آليات السوق الحر، وفق أسلوب التدرج في التحول الاقتصادي، والذي بدأته حكومة سليمان ديميريل منذ كانون الثاني ١٩٨٠، الأمر الذي استوجب أحداث تغيرات هيكلية عديدة في الاقتصاد التركي،

---

(١) كوثر طه ياسين، النظام السياسي التركي في ظل دستور عام ١٩٨٢ وتوجهاته نحو العراق، أطروحة دكتوراه (غير منشورة)، كلية العلوم السياسية، جامعة بغداد، ٢٠٠٦، ص١٥٤ .

(٢) صحيفة أضواء الأنباء (تركيا)، العدد (٤٤)، ٩ تشرين الثاني ١٩٨٩ .طارق عبد الجليل، العسكر والدستور في تركيا، ط٢، دار النهضة، مصر ٢٠١٣، ص١٣١ .

(٣) محمود شاهر محمود الجبوري، المصدر السابق، ص٨٢ .

(٤) نور عوني عبد الهادي، المصدر السابق، ص٦٠ .

(٥)سعد عبد العزيز مسلط، المصدر السابق، ص٣٧ ؛ سيار الجميل، المصدر السابق، ص٢٣٨ .

(6) Korkut Boratar, Turkiye Ikisat Tarihi, 1908 – 2002, Imge itaberi, 8 , Baski , Ankara, 2004, s-12 .

والتي يمكن تصنيفها وفقاً لسياسة الحكومة التركية في المجال الاقتصادي :[١]

١- سياسة الخصخصة :

اتخذت حكومة توركت اوزال الأولى (١٩٨٣ – ١٩٨٧)، مجموعة من الإجراءات لتطوير القطاع العام، وقطع الدعم المباشر وغير المباشر، كتدابير ضرورية للإصلاح الاقتصادي وفقاً للسياسة الجديدة، وألغت كذلك المعاملة التفضيلية لمؤسسات الدولة ودوائرها، فأصدرت قرارها المرقم (٢٢٣) عام ١٩٨٤، والذي تضمن عدم تغطية خسائر الشركات الحكومية من الميزانية العامة، وفسح المجال للشركات الخاسرة برفع أسعار منتجاتها ضمن قواعد السوق الحر، لغرض تعويض خسائرها .[٢]

واستكمالاً لخطواتها في هذا المجال، قامت الحكومة في عام ١٩٨٦ بإصدار قانون بيع ممتلكات الدولة للقطاع الخاص، فشكلت مؤسسة حكومية أطلقت عليها أسم (مديرية المجمعات السكنية والشركات العامة)، وكانت مهمتها هي القيام بخصخصة الشركات الحكومية، عن طريق بيع سندات الأسهم والاستئجار أو البيع الكلي أو الجزئي لموجودات الشركات أو طريقة التحويل والتصفية[٣]، وكذلك باعت مشاريع الدولة، والتي ارتفعت قيمة ما بيع منها (١٠٥) مليون دولار في عام ١٩٨٩ إلى (٢٦٨) مليون دولار في عام ١٩٩٠، وكما هو موضح في الجدول التالي :

السنة	1989	1990	1991	1992
عدد الصفقات	1	4	-	2
الأسعار بملايين الدولارات	105	267	-	203

المصدر : فتحي علي خليفة، برامج صندوق النقد الدولي والبنك الدولي للإصلاح الاقتصادي وتكييف النمو في بعض البلدان النامية، مجلة البحوث التجارية المعاصرة، كلية التجارة بسوهاج، جامعة جنوب الوادي، مجلد (٩)، عدد (١)، ١٩٩٥، ص٢٣٢ .

على الرغم من قيام حكومة توركت اوزال بالعديد من الإجراءات لتحقيق الخصخصة، أن حصيلة الأموال التي حصلت عليها الحكومة وصلت إلى (٥٧٥) مليون دولار للأعوام (١٩٨٩ – ١٩٩٢)[٤]، وذلك بسبب الأسعار المرتفعة التي كانت الحكومة تضعها ثمناً

---

(١) سعد عبد العزيز مسلط، المصدر السابق، ص٥٧ –٥٨ .

(2) Uras, U, Ideolojilerin Sonu Mu Sarmal yayinevi, Istanbul, 1860 – 1990, Imge kitabevi ynyinlari, Ankara, 1992, s. 230 .

(3) Guler, B A, yeni sag ve devletin Degisimi, Imge, kitabevi yayinlari, Anara, 2005, ss. 171 – 179 .

(٤) إيهاب الدسوقي، التخصيصية والإصلاح الاقتصادي في الدول النامية مع دراسة التجربة المصرية، دار النهضة، القاهرة، ١٩٩٥، ص١٢٠ .

للمشاريع الحكومية وضعف الأسواق المالية في تركيا، إلا أن الحكومة فطنت إلى العيوب التي رافقت عملية وضع الأسعار للمشروعات العامة، وأوضاع الأسواق المالية الداخلية، فقامت بتطوير القانون بعد عام ١٩٩٣، ورخص للبنوك وسماسرة البورصة بالعمل كوسطاء في سوق الإصدارات الأولى، وكذلك سمحت الحكومة بتأسيس شركات الاستثمار وصناديق استثمار للعمل في هذه السوق .[١]

٢ – السياسة النقدية :

اتخذت حكومة سليمان ديميريل العديد من الإجراءات في هذا المجال فتم تحرير أسعار الفائدة على الودائع لأجل[٢] في (حزيران /جون ١٩٨٠)، إذ سمح للبنوك التجارية بتحديد الأسعار بالاتفاق فيما بينها، وأصبحت أسعار الودائع لأجل وأسعار القروض الرئيسية إيجابية من حيث قيمتها الحقيقية منذ مطلع النصف الثاني لعام ١٩٨١، أبان عهد حكومة بولنت اولصو، وفي مطلع عام ١٩٨٣ وحد البنك المركزي نسبة السيولة للبنوك عند معدل (١٠%) وإخضاعها للتفتيش يوميا، وتم إلغاء التباين في نسبة الاحتياطي بين الودائع لأجل والودائع المجنبة الائتمان ذات الأغراض الخاصة بنسبة واحدة قدرها (٢٥%) كما بدأ البنك المركزي في دفع فائدة على الاحتياطات القانونية بالنقد الأجنبي على أساس سعر السوق، وفي العام ذاته ألزمت حكومة توركت اوزال البنوك التجارية، بعرض أسعار الودائع على البنك المركزي مرة واحدة على الأقل خلال مدة ثلاثة اشهر، ومن جانبه راعى الأخير حالة التضخم التي تمر بها البلاد، وسمح للبنوك بحرية تحديد أسعار غير تفضيلية. [٣]

اما ما يخص سياسة تعدد أسعار الصرف التي تم العمل بها خلال السبعينيات، فقد بدأت حكومة سليمان ديميريل بخفض قيمة الليرة التركية بنحو (٣٣%) في عام ١٩٨٠، وفي أعقاب ذلك بدأ البنك المركزي بتكييف سعر الصرف مرات عديدة حتى يمكن تعويض الاختلافات بين معدل التضخم المحلي، ومعدله في الدول الصناعية التي تشترك معها في التجارة، وأجرت حكومة بولنت اولصو في حزيران ١٩٨١ التكييفات في السعر الأسمي يوميا، وقد ترتب على ذلك أن انخفضت قيمة الليرة الحقيقية بنسبة (٤%) سنويا في المتوسط وذلك في المدة من (١٩٨١ – ١٩٨٥)، وتم إلغاء تعدد أسعار الصرف عام ١٩٨٢ مع تقلص حدة

---

(١) فتحي علي خليفة، المصدر السابق، ص٢٢٨ .

(٢) وهي أموال يودعها الأفراد والشركات، ويمكنهم سحبها باجل محدد من قبل المودع والبنك، وعادة ما يطلب البنك إشعاراً بسحب الأموال بمدة لا تقل عن (٣٠) يوماً . للمزيد من التفاصيل ينظر : مجلة رواد الأعمال الالكترونية وعلى الموقع : rowadalamal.com

(٣) منى قاسم، الإصلاح الاقتصادي ودور البنوك في الخصخصة واهم التجارب الدولية، الدار المصرية اللبنانية، القاهرة، ١٩٩٧، ص١٩٠ .

أزمة النقد الأجنبي أثر تزايد التحويلات المالية للعمال الاتراك العاملين خارج تركيا والجدول التالي يوضح ذلك .

الجدول (١)

تحويلات العاملين في الخارج خلال الفترة (١٩٨٥-١٩٩٤) (الوحدة: بليون دولار)

السنوات / التحويلات	1985	1987	1988	1989	1990	1991	1992	1993	1994
تحويل العاملين	2,1	1,7	2,0	1,8	3,1	3,4	2,8	3,6	3,5

Source: world Bank. World Tables 1995, Turkey, p 522.

تعرضت قيمة الليرة لبعض التقلبات قصيرة الأجل وارتبط ذلك بجهود حكومة توركت اوزال التي بذلتها لتخفيف الضغوط التضخمية خاصة في الربع الأخير من عام ١٩٨٤. وسمح للمصدرين بالاحتفاظ بقدر من عائد التصدير كودائع بالنقد الأجنبي لدى البنوك التجارية، ومع التقدم في برنامج التحرر الاقتصادي، سمحت الحكومة للبنوك منذ عام ١٩٨٤، بتحديد أسعار الصرف في نطاق هامش يصل إلى (٨%) ارتفاعاً وانخفاضاً حول سعر البنك المركزي إلى أن تم إلغاء هذا الهامش نهائيا في ١٩٨٥.[١]

مع تسارع التضخم أواخر ١٩٨٣ سعت حكومة توركت اوزال في مناسبات عديدة إلى إعادة التشدد النقدي عن طريق سياسة سعر فائدة أكثر نشاطاً، والإقلال من عمليات إعادة الخصم، والزيادات في نسبة السيولة القانونية، إلا أن هذه الخطوات لم تكن كافية لتعويض حقنة السيولة التي ارتبطت بتحسن وضع ميزان المدفوعات، وسرعة تراكم ودائع الصرف الأجنبي التي أبيحت وقتذاك، والتي تركت خارج نطاق الرقابة النقدية - والابتكارات المالية الجارية.[٢]

تم في ١٩٨٤ تحرير نظام الصرف والدفع، إذ سمحت الحكومة التركية للبنوك المحلية بأن تعمل على عمليات الصرف الأجنبي، وخفض شروط تسليم عائدات التصدير كثيراً، وأصبح من الممكن فتح حسابات ودائع بالعملة الأجنبية، ويتم تحديد سعر الفائدة عليها بموجب أسعار السوق، وخفضت القيود على السفر للخارج وغير ذلك من المعاملات غير المنظورة .[٣]

(١) لقمان عمر محمود، المصدر السابق، ص٢٥١ .

(٢) امينة زكي شبانة، المصدر السابق، ص٣٩٠ .

(٣) جورج كويتس، الإصلاح الهيكلي التثبيت الاقتصادي والنمو في تركيا، صندوق النقد الدولي، ورقم رقم ٥٢، ١٩٨٧، ص٢٨ .

في إطار عملية الإصلاح النقدي التي كانت إحدى بنود سياسة توركت اوزال الاقتصادية، صدر في عام ١٩٨٥ قانون إصلاح النظام المصرفي، ليلزم البنوك بتحديد نسبة معينة من الأرباح كاحتياطات طارئة قبل دفع الضرائب، بما يعادل رأس المال المدفوع، كما طبقت على البنوك قواعد محاسبية موحدة. ومن أهم الإصلاحات التي استحدثها القانون هو تطبيق نظام التأمين على الودائع، إذ أنشئ صندوق للتأمين يخضع لإشراف البنك المركزي .[١]

٣- السياسة المالية: انتهجت حكومة سليمان ديميريل سياسة مالية متشددة منذ عام ١٩٨٠ هدفت إلى خفض العجز بالموازنة العامة للدولة، من خلال خفض النفقات الحكومية بنسبة (١%) في المتوسط من إجمالي الناتج المحلي' وقد عرف انخفاض عجز الميزانية الحكومية إلى إجمالي الناتج المحلي خلال الأعوام (١٩٨٠ – ١٩٨٤) الوضعية المبينة في الجدول الموالي:

الجدول (٢)

عجز الميزانية الحكومية إلى إجمالي الناتج المحلي تركيا خلال الفترة (١٩٨٠-١٩٨٤)

السنوات	1980	1981	1982	1983	1984
عجز الميزانية الحكومية / إجمالي الناتج المحلي (%)	-4,6	-1,4	-1,2	-5	-4

المصدر: أمنية زكي شبانة، المصدر السابق، ص ٣٩١.

تمثلت أهم بنود نفقات الميزانية العامة للدولة، والتي عرفت تقلصا هي بند الأجور، نتيجة التوقف عن التوظيف الحكومي وفي أيلول / سبتمبر ١٩٨٠ أقرت الحكومة سياسة جديدة وهي سياسة تحديد الأجور مركزيا على أساس مستويات التضخم السنوية، وخفض تحويلاتها المالية للمنشآت الاقتصادية الحكومية، إلا أن المصروفات الاستثمارية استمرت في التزايد حتى لا تتأثر القطاعات الإنتاجية بضغط النفقات..[٢]

من أهم الإصلاحات التي قامت بها الحكومة في مجال إصلاح السوق المالي هو صدور قانون بإنشاء هيئة سوق رأس المال في ١٩٨١، ليعمل على توسيع نطاق استخدام الأدوات المالية وتنشيط البورصة، واضطلعت الهيئة بعملية تنظيم وتعزيز الأسواق الأولية والثانوية وإصدار التراخيص للشركات لإصدار الأوراق المالية، كما نظم القانون الهيكل الرأسمالي وحيازات الأصول الخاصة بالمؤسسات المالية غير المصرفية، وفي جانب الإيرادات، فقد صدر في عام ١٩٨٤ قانون يجيز للحكومة إصدار شهادات مشاركة في الدخل تخول لحاملها الحصول على فائدة ثابتة، فضلاً عن عائد صافٍ يتحدد وفقا لربحية المشروعات، وشهدت

(١) جورج كويتس، المصدر السابق، ص٢٨ .

(٢) المصدر نفسه، ص٢٩ .

هذه الشهادات إقبالاً واسعاً من قبل الشعب التركي، إذ ارتفعت الشهادات المطلوبة عن المعروض منها، وتم إعفاء عائد هذه الشهادات من الضرائب .[١]

أما ما يخص الضرائب فقد أولت الحكومة اهتماما خاصا لإصلاح الهيكل الضريبي، والذي اتسم خلال السبعينيات بانخفاض كبير في عائداته غير المباشرة نتيجة القيود الكثيفة على الواردات وفشل الحكومة في توسيع الأوعية الضريبية على السلع والخدمات. لذا قامت في عام ١٩٨١ بزيادة المعدلات الضريبية، ورفع كبير لحدود فئات دافعي ضريبة الدخل الشخصي لخفض التضخم، في حين تم إعادة هيكلة أسعار الضرائب الحدية، لتسمح بتخفيض تدريجي لكل الأسعار خلال مدة أربع سنوات، وكذلك تم توحيد ضريبة دخل الشركات في معدل عام قدره (٥٠%)، مع خضوع المنشآت الاقتصادية الحكومية لمعدل قدره(٣٥%)، واستثناء بعضها من الخضوع للضرائب، ثم عدلت بعد ذلك معدل الضريبة لينخفض إلى (٤٠%) لحث الشركات على الاستثمار. وطبقت الحكومة التركية منذ (كانون الثاني/يناير ١٩٨٥) ضريبة القيمة المضافة[٢] بمعدل(١٠%)، لتحل بذلك محل تسع ضرائب على الإنتاج، ورسوم أخرى كانت تفرض على سلع معينة، واستثنيت من ضريبة القيمة المضافة سلع ضئيلة من أهمها المواد الغذائية حتى لا ترتفع أسعارها. [٣]

٤- سياسة تحرير الأسعار: لقد عرف هذا المجال الاصلاحات التالية:

قامت حكومة سليمان ديميريل أواخر (كانون الثاني / يناير ١٩٨٠) بتحرير الأسعار التي كانت تتسم بالتحديد الإداري من قبل الحكومة، وذلك للقضاء على اضطراب الأسعار، وتم تحرير أسعار منتجات القطاع الخاص بالكامل، أما أسعار السلع الأساسية والخدمات التي تنتجها المنشآت الاقتصادية الحكومية، فقد قامت الحكومة بتعديل كبير في أسعارها، بحيث تتماشى هذه الأسعار مع تطورات التكلفة، واستمرت الحكومة في دعم بعض السلع الإستراتيجية مثل الخبز والفحم والسكر والأسمدة، وألغت سياسات التسعير الزراعي، وأصبحت الأسعار تتحدد في ضوء الأسعار العالمية للسلع وأسعار مدخلات الإنتاج ومعدل التضخم

---

(١) فتحي علي خليفة، المصدر السابق، ص٢٤ .

(٢) وهي ضريبة غير مباشرة، على الاستهلاك، تفرض على معظم السلع والخدمات، والتي يتم توريدها في كل مرحلة من مراحل سلسلة التوريد، ويكون المستهلك النهائي هو من سيتحمل تكلفة هذه الضريبة، وتقوم المحلات والشركات باحتسابها على السلعة وتحصيلها لصالح الحكومة . للمزيد من المعلومات ينظر : سرى عباس وهيب، الضرائب وأنواعها في أوربا، دار القلم، سوريا، ٢٠٠٠، ص٥٦ .

(٣) رزان إسماعيل، المصدر السابق، ص٥٩ .

المحلي، وكذلك اهتمت الحكومة بمسايرة الأجور للتحرر في الأسعار، ووضعت سياسة للأجور تحتوي على تحديد الزيادات السنوية[١].

في السياق ذاته اتخذت الحكومة التركية منذ أواخر كانون الثاني من العام ذاته خطوات جديدة في قطاع التجارة، وبدأت باتخاذ إجراءات التحرير التجاري، إذ خفضت قيود الاستيراد وألغت قائمة السلع المستوردة التي تخضع لنظام الحصص، وتم تخفيض معدل التعريفة الجمركية، وفي مطلع عام ١٩٨٤، حددت حكومة توركت اوزال ثلاث قوائم للسلع المستوردة، تضم القائمة الأولى السلع المحظورة استيرادها، والثانية السلع التي تخضع للتراخيص، والثالثة تضم السلع الكمالية التي تستورد بعد دفع الرسوم الجمركية وبعض الرسوم الأخرى، أما السلع غير المدرجة في هذه القوائم فيتم استيرادها بعد دفع التعريفة الجمركية، ومن إجراءات تحرير التجارة أيضا إلغاء إجازات التصدير والضوابط على أسعار الصادرات منذ عام ١٩٨٤، وقد تزامنت سياسة تحرير التجارة مع تحرير سعر الصرف .[٢]

اقترنت التعديلات السابقة بتغيير التشريعات القانونية لتشجيع الاستثمار الأجنبي، ومن ثم قامت الحكومة بإنشاء إدارة الاستثمار الأجنبي، تحت رعاية هيئة التخطيط الحكومي في عام ١٩٨٤ واضطلعت هذه الإدارة بالموافقة السريعة على مشروعات الاستثمار الأجنبي، التي يصل رأس مالها إلى (٥٠) مليون دولار أمريكي، أما طلبات الاستثمار التي يزيد رأس مالها عن هذا الحد، فيستلزم موافقة مجلس الوزراء عليها وتم حصر تعاملات المستثمرين الأجانب مع هذه الإدارة فقط، بحيث تتقلص الإجراءات ويتم الابتعاد عن البيروقراطية تجاه المستثمرين الأجانب، كما منح الاستثمار الأجنبي الحوافز المالية ذاتها التي تتاح للمستثمر المحلي، ولكن مع هذا التحفيز للاستثمار الأجنبي إلا أن الحكومة اشترطت أن تقل مساهمة رأس المال الأجنبي في المشروعات عن (٥٠%)، من أجل منع سيطرة الأجانب على العملية الإنتاجية في تركيا، وألزمت المستثمر الأجنبي بتصدير كميات معينة حددتها إدارة الاستثمار وفقا لنوع النشاط الإنتاجي، وذلك لرفع الصادرات التركية، والجدير بالملاحظة أنه مع التطور والتقدم في التحرر الاقتصادي في تركيا، غيرت الحكومة من بعض التشريعات تجاه الاستثمار الأجنبي وفقا للظروف الاقتصادية السائدة، ففي مطلع عام ١٩٨٦ تم إلغاء القيود على الملكية الأجنبية

---

(١) مجلة المصرف العربي الدولي، اهم التطورات والتغيرات الجديدة لتنمية الاقتصاد التركي، المصرف العربي الدولي، القاهرة، مصر، ١٩٩٠، ص٣٩ .

(٢) مركز الأبحاث الإحصائية والاجتماعية والتدريب للدول الإسلامية، التقرير السنوي حول البلدان، الأعضاء لمنظمة التعاون الإسلامي، انقرة – تركيا، ٢٠١٢، البنك الدولي مؤشرات التنمية العالمية ٢٠١٦ .

بالنسبة لمعظم الأنشطة[١]، ومن خلال الجدول التالي يمكن رصد أهم مؤشرات الأداء الاقتصادي في ظل السياسة الاقتصادية الإصلاحية للمدة (١٩٨٠ -١٩٩٤) .

الجدول (٣)

مؤشرات الأداء الاقتصادي في تركيا خلال فترة (١٩٨٠ - ١٩٩٤)

السنوات / المؤشرات	1980	1982	1984	1986	1988	1990	1992	1993	1994
معدل النمو	-1,1	4,6	5,9	3,9	3,6	5,2	5,8	7,4	-5,1
عجز الحساب الجاري (بليون دولار)	-3,4	-0,9	-1,9	-1,2	-1,6	-3,7	-0,9	-6,4	-2,4
عجز الحساب الجاري / اجمالي الناتج	-6,1	-1,6	-1,5	-1,4	-1,8	-2,4	-4	-3,5	-2
الصادرات السلعية والخدمية (بليون دولار)	3,6	7,9	9,7	10,9	17,9	21,9	25,3	27,4	28,5
الواردات السلعية والخدمية (بليون دولار)	9,3	11,2	13,2	14,3	18,5	29,1	30,3	37,6	26,6
ميزان التجارة بليون دولار	-5,6	-3,3	-3,5	-3,4	-6	-7,2	-5	-10,2	1,9
معدل التضخم	110,2	30,8	49,9	44,1	45,0	60,3	70,1	66	-
اجمالي الاحتياطات الدولية (بليون	1,4	2,0	3,8	3,7	3,9	7,6	7,5	7,8	4,6

(١) مجلة المصرف العربي الدولي، أهم التطورات والتغيرات الجديدة لتنمية الاقتصاد التركي، المصرف العربي الدولي، القاهرة، ١٩٩٠، ص٣٩ .

السنوات / المؤشرات	1980	1982	1984	1986	1988	1990	1992	1993	1994
دولار)									
ميزان المدفوعات (بليون دولار)	−1,3	−7	−8	6	1,2	2,8	8	2,7	−4,5
درجة انفتاح الاقتصاد (التجارة/اجمالي الناتج)	23	24	28	29	44	30	31	34	42
الاستثمار الأجنبي المباشر (إليون دولار)	1	9	1	2	3	6	7	6	6
اجمالي الدين الخارجي (بليون دولار)	19,1	19,7	21,6	32,8	40,7	49,0	55,0	68	–

المصدر : أمينة زكي شبانة، أهم التغيرات الهيكلية في اقتصاديات بعض الدول النامية في ظل برامج الإصلاح الاقتصادي

الاستنتاجات

توصلت الدراسة إلى استنتاجات عديدة، وهي :

❖ بلغ معدل نمو إجمالي الناتج المحلي (-١،١%) عام ١٩٨٠ إلا أنه شهد تحسناً ملحوظاً خلال المدة (١٩٨٢ -١٩٩٣)، ويرجع ذلك إلى الاصلاحات الاقتصادية التي انتهجتها حكومتي بولنت اولصو وتوركت اوزال، ولكنه ما لبث أن سجل معدلاً سالباً عام ١٩٩٤، في عهد حكومة تانسو تشيلر، وذلك بسبب ارتفاع معدلات التضخم التي وصلت إلى (٦٦%) عام ١٩٩٣ .

❖ سجل ميزان الحساب الجاري فيعهد حكومة سليمان ديميريل عجزا بلغ (٣،٤) بليون دولار عام ١٩٨٠، ممثلا (٦،١%) من إجمالي الناتج المحلي، ثم انخفض العجز عقب بدء تطبيق البرنامج الإصلاحي من قبل بولنت أولصو إذ بلغ(٩%) بليون دولار عام ١٩٨٢، أي (١،٦%) من إجمالي الناتج المحلي، ثم استمر عجز الحساب الجاري عند مستويات معتدلة خلال الثمانينيات بسبب تزايد حجم الصادرات.

❖ نجحت الحكومات التركية من خلال برنامج الإصلاح الاقتصادي في خفض معدل التضخم من (١١٠،٢%) عام ١٩٨٠ إلى (٤٥%) عام ١٩٨٨، ثم بدأ في الارتفاع منذ عام ١٩٨٩، في عهد حكومة توركت أوزال الثانية، وذلك بسبب ارتفاع معدلات الإنفاق الحكومي، وتدهور الأداء الاقتصادي للمشروعات المملوكة للدولة، وتزايد عجز الحساب الجاري .

❖ تزايد الاحتياطيات الاجنبية في تركيا خلال حقبة الثمانينيات، والنصف الأول من التسعينيات، من (١،٤) بليون دولار عام ١٩٨٠ إلى حوالي(٧،٦) بليون دولار عام ١٩٩٠، ثم إلى(٧،٨) بليون دولار عام ١٩٩٣، وترجع هذه الطفرة في الاحتياطات إلى ارتفاع تحويلات العمال الاتراك في الخارج، والتي ساهمت في زيادة تدفق رؤوس الأموال.

❖ حقق رصيد ميزان المدفوعات في ظل تطبيق السياسة الاصلاحية الاقتصادية، والتي وضعها توركت اوزال منذ أن كان نائباً لرئيس الوزراء للشؤون الاقتصادية أواخر عام ١٩٨٠، فائضاً منذ عام ١٩٨٦، إذ بدأت الحكومة في تطبيق برنامج الخصخصة، واستمر ميزان المدفوعات في تحقيق فائضاً، حتى حقق عجزا في عهد حكومة تانسو تشلير عام ١٩٩٤ بلغ (٤,٥) بليون دولار الجدول رقم (٥)، بسبب معاناة الاقتصاد الكلي من تزايد عجز الحساب الجاري وتضخم المديونية الخارجية، وارتفاع معدل التضخم، وانخفاض معدل النمو الاقتصادي، وتدهور قيمة العملة المحلية بنسبة (٦٠%)، مما أدى إلى انخفاض احتياطي النقد الأجنبي لدى البنك المركزي بمقدار(٣) بليون دولار. وقد بدأت الحكومة عقب هذه الأزمة المالية في تطبيق برنامج للإصلاح الاقتصادي في (نيسان / أبريل ١٩٩٤) بدعم من صندوق النقد الدولي.

❖ تزايد الدين الخارجي على تركيا من(٥٥) بليون دولار عام ١٩٩٢ إلى (٦٨) بليون عام ١٩٩٣ أي حوالي (٣٩%) من إجمالي الناتج المحلي. وقد ساهمت هذه المعوقات في خفض المكاسب الاقتصادية التي تحققت عقب انتهاج سياسة تحرير الاقتصاد في الثمانينيات والتي انعكست بدورها على معدل النمو.

❖ انساب عدم التوازن الداخلي إلى الحساب الخارجي للحكومة مع تدهور خطير في عجز ميزان التجارة الخارجية في عام ١٩٩٣ إذ بلغ (١٠،٢) بليون دولار الأمر الذي أدى إلى تزايد عجز الحساب الجاري من (٠،٩) بليون دولار عام ١٩٩٢ إلى (٦،٤) بليون دولار عام ١٩٩٣، وقد واجهت الحكومة التركية بعض الصعوبات في زيادة التمويل الخارجي المتدفق خلال العام ذاته، والأمر الذي دفعها إلى اللجوء إلى القروض قصيرة الأجل والتي بلغت (١٨،٥) بليون دولار في ذلك العام.

❖ أسهم ارتفاع معدلات التضخم، في ارتفاع معدلات الفائدة الحقيقية، وانخفاض الاستثمار الخاص، ولاسيما المباشر .

ثبت المصادر

أولاً: المصادر العربية

- إبراهيم محمد السعيد، " تركيا والاختيار الصعب بعد أحداث إيران "، مجلة السياسة الدولية، القاهرة، العدد (٥٦)، ١٩٧٩.
- أحمد ماهر، مبادئ إدارة المدرسة الكلاسيكية الحديثة، دار الإسكندرية، الإسكندرية، ٢٠٠٤.
- أمنية زكي شبانة، اهم التغيرات الهيكلية في اقتصاديات بعض الدول النامية في ظل تطبيق برامج الاصلاح الاقتصادي، المجلة العلمية للاقتصاد والتجارة، جامعة عين شمس، مصر، العدد ٢، ١٩٩٦.
- إيهاب الدسوقي، التخصيصية والإصلاح الاقتصادي في الدول النامية مع دراسة التجربة المصرية، دار النهضة، القاهرة، ١٩٩٥.
- بحوث ومناقشات مؤتمر العلمي السنوي السابع للاقتصاديين المصريين، دار المستقبل العربي، القاهرة، مصر، ١٩٨٢.
- جاسم محمد عبد الحميد الشجيري، التطورات السياسية الداخلية في تركيا ١٩٦٠ – ١٩٦٣، رسالة ماجستير (غير منشورة)، معهد الدراسات الاسيوية والافريقية (سابقاً)، الجامعة المستنصرية، ١٩٨٩.
- جلال عبد الله معوض، صناعة القرار في تركيا والعلاقات العربية – التركية، بيروت، مركز دراسات الوحدة العربية، ١٩٨٨.
- جليل كامل غيدان، قياس اثر برامج الإصلاح الاقتصادي على الفجوة الغذائية في الوطن العربي (دراسة حالة مصر الأردن)، أطروحة دكتوراه غير منشورة، كلية الإدارة والاقتصاد، جامعة بغداد، العراق، ٢٠٠٧.
- جورج كويتس، الإصلاح الهيكلي التثبيت الاقتصادي والنمو في تركيا، صندوق النقد الدولي، ورقم ٥٢، ١٩٨٧.
- د.ك.و، تقرير السفارة العراقية في انقرة إلى وزارة الخارجية العراقية في آب ١٩٨٩، ملف رقم ٥ ؛ صحيفة أضواء الأنباء (تركيا)، العدد (١٤)، ٦ نيسان ١٩٨٩ .
- الدولي، صندوق النقد، دليل ميزان المدفوعات ووضع الاستثمار الدولي، ط ٦، د.م، ٢٠٠٩.
- رزان إسماعيل، دور البنك الدولي في الاقتصاد العالمي، دار بنزرت للنشر، تونس، ١٩٩٩.

- رضا هلال، السيف و الهلال تركيا من اتاتورك الى اربكان، دار الشروق، مصر، د . ت، ص١٤٠ .
- رمزي زكي، أنماط الإنتاج والتوزيع والاستهلاك السائدة في الوطن العربي وانعكاساتها على أوضاع التنمية البشرية الرهن والمحتمل في تأثير برامج التثبيت والتعديل الهيكلي في التنمية البشرية، مركز الدراسات الاستراتيجية والبحوث والتوثيق، بيروت، لبنان، ١٩٩٤.
- روبرت ميرفي دروس مبسطة في الاقتصاد، ترجمة : رحاب صلاح الدين، مراجعة : شيماء عبد الحكيم طه، مؤسسة هنداوي الثقافية، القاهرة، ٢٠١٣.
- زاويدية أفراح، تكوين الموارد البشرية في ظل التنمية المستدامة وتحقيق التشغيل الكامل، الجزائر، ٢٠١٦، ص٩ ؛ المعهد العربي للتخطيط، تحليل الآثار الاقتصادية للمشكلات البيئية، المعهد العربي، للتخطيط، الكويت، د.ت.
- سرى عباس وهيب، الضرائب وأنواعها في أوربا، دار القلم، سوريا، ٢٠٠٠.
- سعد عبد العزيز مسلط، التطورات السياسية الداخلية في تركيا ١٩٨٣ – ١٩٩١، اطروحة دكتوراه غير منشورة، كلية التربية للعلوم الانسانية / جامعة الموصل، ٢٠٠٧.
- سعد عبد نجم العبدلي وجليل كامل غيدان، برامج الإصلاح الاقتصادي والفجوة الغذائية، مجلة الكوت للعلوم الاقتصادية والإدارية، كلية الإدارة والاقتصاد، جامعة واسط، العراق، العدد ٢، ٢٠١٠.
- سهى عبد الرحمن، ديون الدول النامية، دار العلم للنشر، قسطنطينية، ١٩٨٨.
- شغف جمعة، أزمة الديون العالمية، دار قسطنطينية للنشر، قسطنطينية، ٢٠١١.
- صحيفة أضواء الأنباء (تركيا)، العدد (٤٤)، ٩ تشرين الثاني ١٩٨٩ .طارق عبد الجليل، العسكر والدستور في تركيا، ط٢، دار النهضة، مصر ٢٠١٣.
- طارق سامي حنا خوري، دور صندوق النقد الدولي في التأثير على القرارات السياسية والاقتصادية للدولة (١٩٨٩ – ٢٠١٧) (الأردن حالة الدراسة)، رسالة ماجستير (غير منشورة)، قسم العلوم السياسية، كلية الآداب والعلوم، جامعة الشرق الأوسط، الأردن، ٢٠١٨.
- عبد الجبار قادر عفور، انقلاب عام ١٩٦٠ في تركيا تحليل دوافعه الاقتصادية والسياسية، مجلة دراسات تركية، السنة (١)، العدد (١)، جامعة الموصل، ١٩٩١.
- عفراء عبد الجليل، اقتصاد السوق الحر سلبياته وإيجابياته، دار النيل للنشر، ام درمان، ٢٠١٦.

- عمر طارق وهبي القاضي، سياسات الإصلاح الاقتصادي في الاقتصادات النامية بين النهام والتحولات مع إشارة لحالة العراق، أطروحة دكتوراه غير منشورة، كلية الإدارة والاقتصاد، الجامعة المستنصرية، بغداد، العراق، ٢٠٠٦.
- فتحي علي خليفة فتحي، "برامج صندوق النقد الدولي والبنك الدولي للإصلاح الاقتصادي وتكييف النمو في بعض البلاد النامية "، مجلة البحوث التجارية المعاصرة، كلية التجارة، (سوهاج)، جامعة جنوب الوادي، المجلد ٩، العدد ١، ١٩٩٥.
- كريم، بودخدخ، محاضرات في مقياس المالية الدولية، جامعة محمد الصديق بن يحيى، جيجل، ٢٠١٥.
- كوثر طه ياسين، النظام السياسي التركي في ظل دستور عام ١٩٨٢ وتوجهاته نحو العراق، أطروحة دكتوراه (غير منشورة)، كلية العلوم السياسية، جامعة بغداد، ٢٠٠٦.
- لقمان عمر محمود، العلاقات التركية الأمريكية ١٩٧٥ -١٩٩١، أطروحة دكتوراه (غير منشورة)، كلية الآداب، جامعة الموصل، ٢٠٠٤.
- لورد كالفن، التحليل الاقتصادي، ترجمة : هند وليد، دار النهضة، بغداد، ١٩٩١.
- مجلة المصرف العربي الدولي، اهم التطورات والتغيرات الجديدة لتنمية الاقتصاد التركي، المصرف العربي الدولي، القاهرة، مصر، ١٩٩٠.
- مجلة المصرف العربي الدولي، أهم التطورات والتغيرات الجديدة لتنمية الاقتصاد التركي، المصرف العربي الدولي، القاهرة، ١٩٩٠.
- مجلة رواد الأعمال الالكترونية وعلى الموقع : rowadalamal.com
- محمد علي حزام غالب المقبلي، الإصلاحات الاقتصادية وانعكاساتها على التجارة الخارجية في الجمهورية اليمنية، رسالة ماجستير غير منشورة، كلية العلوم الاقتصادية وعلوم التسيير، جامعة الجزائر، ٢٠٠٤.
- محمد قاسم القريوتي، مبادئ الإدارة الحديثة للمدرسة النيوكلاسيكية، عمان، ٢٠٠٥ .
- محمد ناظم حفني، الإصلاح الاقتصادي وتحديات التنمية، جامعة طنطا، مصر، ١٩٩٢، ندوة التعطل في دول الاسكوا مكتب العمل العربي، عمان الأردن، ١٩٩٣.
- محمود عبد الفضيل، برامج الإصلاح الاقتصادي الهيكلي في مصر والمغرب بين المأمول والمتوقع، مركز الدراسات الاستراتيجية والبحوث والتوثيق، بيروت، لبنان، ١٩٩٤.
- مركز الأبحاث الإحصائية والاجتماعية والتدريب للدول الإسلامية، التقرير السنوي حول البلدان، الأعضاء لمنظمة التعاون الإسلامي، انقرة – تركيا، ٢٠١٢، البنك الدولي مؤشرات التنمية العالمية ٢٠١٦ .

- مصطفى احمد عبد الله، التصحيحات الهيكلية والتحول الى اقتصاد السوق في الدول العربية، ندوة عربية حول الإصلاحات الاقتصادية والسياسات الخصخصة في البلدان العربية المركز الوطني للدراسات والتحاليل الخاصة بالتخطيط، الجزائر، ٢٨ –٣٠ ابريل ١٩٩٧.
- مظهر نصار سليمان صالح السعدون، التطورات الاقتصادية في تركيا ١٩٨٠ – ١٩٨٩، رسالة ماجستير (غير منشورة)، كلية التربية، جامعة تكريت، ٢٠١٩.
- مفلح محمد عقل، سياسات الإصلاح الاقتصادي في الدول النامية، الأردن انموذجاً، مجلة البنوك في الأردن عمان، الأردن، العدد ١٠ ، ١٩٩٨.
- منال صالح، المصدر السابق، ص٧٧ .
- منهل الهام عبد العقراوي، وآخرون، العلاقات التركية – الإيرانية ١٩٢٣ – ٢٠٠٣، دراسة في العلاقات السياسية والاقتصادية، دار ابن الاثير للطباعة والنشر، جامعة الموصل، ٢٠١٣.
- منى قاسم، الإصلاح الاقتصادي ودور البنوك في الخصخصة واهم التجارب الدولية، الدار المصرية اللبنانية، القاهرة، ١٩٩٧.
- ناهدة عزيز مجيد، المدخل النقدي في تصحيح الاختلال في ميزان المدفوعات ودوره في سياسات الإصلاحات والتثبيت الهيكلي حالات دراسية مختارة، أطروحة دكتوراه غير منشورة، كلية الإدارة والاقتصاد، الجامعة المستنصرية، العراق، ٢٠٠٩.
- نجلاء الاهواني، سياسات التعديل والإصلاح الهيكلي واثرها على التعطل في مصر، ندوة التعطل في دول الاسكوا، مكتب العمل العربي، عمان الأردن،١٩٩٣.
- نوال عبد الجبار سلطان ظاهر الطائي، التطورات السياسية الداخلية في تركيا ١٩٦٠ – ١٩٨٠، أطروحة دكتوراه (غير منشورة)، كلية التربية، جامعة الموصل، ٢٠٠٢.
- نور عوني عبد الرحمن السبعاوي، توركوت اوزال حياته ودوره في السياسة التركية ١٩٢٧ – ١٩٩٣ دراسة تاريخية، رسالة ماجستير غير منشورة، كلية التربية للعلوم الانسانية / جامعة الموصل، ٢٠١٤.
- هوشيار معروف، تحليل الاقتصاد الدولي، ط١، دار جرير للنشر والتوزيع، الأردن، ٢٠٠٦ .
- هيثم الزغبي، الإدارة والتحليل المالي، دار الفكر الحديث، الأردن، ٢٠٠٠.
- هيثم العجام . التمويل الدولي، دار زهران للنشر والتوزيع، الأردن، ٢٠١٣.

ثانياً: المصادر الأجنبية

- Korkut Boratar, Turkiye Ikisat Tarihi, 1908 – 2002, Imge itaberi, 8 , Baski , Ankara.
- Uras, U, Ideolojilerin Sonu Mu Sarmal yayinevi, Istanbul, 1860 – 1990, Imge kitabevi ynyinlari, Ankara, 1992, s. 230 .
- Guler, B A, yeni sag ve devletin Degisimi, Imge, kitabevi yayinlari, Anara, 2005.
- Zeynel Dinler, Dinler, Iktisada Giris, Ekin Kitabevi yayinlari, Bursa, 1997.
- Iktisadi Rapor, Tobb, Ankara, 1983, s. 2 .
- Serafettin Turan, Turk deurim Tarihi, Cagdaslik yolunda yani Turkiye (27 May is 1960 – 12 Eylul 1980), 5kitap Bilgi Yayinevi, Ankara, 2002.
- Erol Manisali, " Turkey's Defense Bolicy & National Industry ", Dis Politika, Tisa Matbaacilik Sanayii, Ankara, Cit : 4 , Sayi.
- Basbakanlik DevletPlablama Reskilati, Ikinci Bes ylilk Kalkinma Plani, 1968.